أزمة الطوارق 1990م ودور الدبلوماسية الجزائرية في حلها

سلوى أولطاش جامعة الجزائر02 أبو القاسم سعدالله

مقدمة:

يقول" أميكال كابرال إذا كانت مكة قبلة الحجاج فإن الجزائر هي قبلة الأحرار" إذ تعتبر الثورة الجزائرية قبلة ومصدر إلهام ودعم لمعظم حركات التحرر في إفريقيا، وكانت على علاقات دبلوماسية وثيقة بها، ومنذ ذلك الحين كانت للدبلوماسية الجزائرية دورا فعالا في تسوية عدة أزمات في إفريقيا على غرار أزمة مالي ودعم القضية الصحراوية وخاصة دورها المهم في تسوية أزمة الطوارق التي باتت عائقا أمام العلاقات الحضارية الجزائرية ودول الساحل الإفريقي وهذا لكون الدبلوماسية الجزائرية حاضرة دائما في دعم القضايا العادلة وحل النزاعات بالطرق الحضارية السلمية.

فأزمة الطوارق هي من أخطر الأزمات التي تهدد الأمن في الساحل الإفريقي كونها تشمل العديد من الدول في المنطقة، وتشكل حائلا أمام العلاقات الجزائرية بدول الساحل الإفريقي، ومنه نطرح الإشكالية التالية:

- فيما تتمثل أزمة الطوارق وما هو موقف الدبلوماسية الجزائرية في مواجهتها؟

وحول هذا السؤال العام تتمحور أسئلة جزئية تشمل ما يلي:

- ما هي أسباب أزمة الطوارق؟ وما هي انعكاساتها عل العلاقات الحضارية في منطقة الساحل الإفريقي؟ وما هو دور الجزائر في تسوية الأزمة.؟

1- منطلقات تاريخية:

• الموقع الجغرافي لقبائل الطوارق وأصل السكان:

ينتشر الطوارق في الصحراء الكبرى ما بين حدود جمهورية مالي الشمالية الغربية مع موريتانيا إلى حدود السودان مرورا بشمال مالي وشمال النيجر وشمال التشاد وجنوب غربي ليبيا وجنوب شرق الجزائر.

كما تنتشر مجموعة منهم في بوركينافاسو ونيجريا أي في وسط الصحراء الكبرى، ويتكون موطنهن من الواحات والوديان التي تشق جبال الطاسلي والهقار ، إلا أن معظمهم يعيشون في منطقة السهول والمراعي (أزواغ) والتي تمتد من غرب السنغال إلى بحيرة التشاد شرقا وإلى السفانا جنوبا.

وحسب الروايات فإن موطن الطوارق جاؤا من الشمال هربا من جيوش الرمان والوندال والفرنسيين ... بحثا على حريتهم ونشر الإسلام .[1] ووصلوا إلى بلاد السنغال، ويبدوا أن القبائل الأمازيغية التي نزحت نحوى الجنوب هي صنهاجة ولمطة ومسوفة وهوارة، وبالمقابل يمكن حدث نفس الشيء بانتقال فئات من السود إلى شمال مواطنهم وإخضاعهم للأمازيغ المتواجدين في عمق الصحراء، ووجود عناصر سوداء البشرة في مواطن الأمازيغ خير دليل على إنتقالهم إلى هذه المنطقة منذ حقبة زمنية قديمة.[2].

2- أسباب الأزمة وتطورها:

- **الجذور التاريخية للأزمة:**

يرجح المؤرخون أن جذور أزمة الطوارق تعود إلى استقلال ليبيا في سنة 1951، النيجر وبوركينافاسو في سنة 1960، والجزائر في 1962م، عندما وجدت القبائل الترقية نفسها مقسمة بين عدة دول والتي اتفقت بعدم المساس بالحدود الجغرافية الموروثة عن الاستعمار.[3]

حيث تعتبر مشكلة الحدود في الساحل الإفريقي من أعنف المشكلات التي خلفها الاستعمار الأوربي في القارة الإفريقية، حيث أن بعد التوسع الاستعماري نلاحظ ظاهرة غريبة وهي أن 30% من الحدود السياسية في إفريقيا عبارة عن خطوط مستقيمة تتماشى مع خطوط الطول والعرض ويبدو أن القوى الاستعمارية حين عقدت الاتفاقيات الخاصة بالحدود في مناطق نفوذها لم تراعي رأي السكان الوطنيين ومصالحهم في ذلك، فالتقسيم السياسي الحالي للقارة ما هو إلا حصيلة نهائية لتاريخ إصطناعي بحت، وقد قسمت شعوب وقبائل بين عدة وحدات سياسية، والصحراء الكبرى تعطي مثلا لهذه التجزئة التي ترتبت عليها أن الكثير من القبائل التارقية فصلت الحدود السياسية بين مواطنيها وبين أسواقها الهامة وموارد الكلأ اللازمة لقطعانها .[4]

وهذا ما جعل بعض الباحثين يؤكدون على أن الإرهاصات الأولية للأزمة تعود إلى الإستعمار حيث أنه في سنة 1957 دخلت منطقة التوارق في نظام الحكم الذاتي الذي تشمل كل من جنوب الجزائر، مالي، تشاد، النيجر، وعرف هذا المشروع ب O R S المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء استنادا للقانون الفرنسي 27 – 07- 1957م بهدف تحسين مستوى حياة السكان وتحقيق الرفاهية الاجتماعية إلا أن هذا المشروع فشل وقبل بالرفض من طرف قادة التوارق آنذاك، [5]

وبالتالي عندما انسحبت فرنسا من مستعمراتها في الساحل الإفريقي تركت الإدارة ومسؤولياتها جميعا في أيدي الزنوج، وبقي التوارق بعيدا في صحرائهم يضطهدون من جديد على أيدي حكامهم الجدد نظرا لبداية تغلغل القومية الزنجية والتي بدأ المثقفون الزنوج الذين تعلموا في فرنسا يدعون إليها وعلى رأسهم سنغور الرئيس السنغالي، وهكذا وجد التوارق أنفسهم يخرجون من استعمار إلى استعمار لا فرق بين

الفرنسي الأبيض المسيحي والإفريقي الأسود المسلم كلاهما يشرد هذا الشعب ولهذا لجأ التوارق إلى طرق جديدة في تعاملهم مع الحكومات الزنجية الجديدة.[6]

وبالخصوص إذا ما عرفنا أن أقلية التوارق كانت تعاني صعوبة كبيرة في الإندماج المجتمعي، كما حرمت من التوزيع العادل للثورة والاستفادة منها، وافتقارها إلى أدنى شروط الحياة الكريمة كالصحة والتعليم وهذا ما جعل من مسألة التوارق مشكلة أمنية في منطقة الساحل الإفريقي.[7]

هذا إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي خاصة الصراع على السلطة والانقلابات والأنظمة الديكتاتورية مع اضطرابات اجتماعية ووضع اقتصادي هش، ودون أن ننسى العامل المناخي إذ عرفت المنطقة فترات من الجفاف.[8]

- **أسباب أزمة التوارق:**

تختلف الدراسات عن تحديد أسباب أزمة الطوارق فهناك ثلاثة اتجاهات، فالاتجاه الأول يرجعها إلى أسباب سياسية والثاني يصنفها كقضية إثنية وأما الاتجاه الثالث حاول الجمع بين الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية (ظاهرة التصحر).[9]

ومن أهم العوامل التي أدت إلى إنفجار الأزمة تتمثل في النقاط التالية:

- الهرمية والتوزيع والتقسيمات العديدة للمجتمع التارقي
- دخول التوارق في جبهات قتالية عديدة ضد الإثنيات الأخرى
- التدخل الليبي في الشؤون الداخلية النيجرية خاصة سنة 1978في عهد الرئيس "سيني كونتشي" ، حيث حاول "معمر القذافي" استمالة قبائل التوارق بشكل يهدف إلى زعزعة النظام السياسي النيجيري. و هو ما نتج عنه قطع العلاقات الدبلوماسية الثنائية النيجيرية الليبية.
- الدور السياسي الذي لعبته ليبيا خلال فترات التمرد التارقي خاصة سنوات حيث أن ليبيا احتضنت الشباب التارقي وجهزت له معسكرات التدريب وشبكات الدعم، وهي الشيء الذي أوجد ليبيا في حرب مباشرة مع التشاد وأزمات سياسية عالية التوتر مع كل من دولتي النيجر ومالي وحتى باقي الدول الأخرى على غرار الجزائر مثلاً.
- موجة الجفاف التي ضربت منطقة الساحل الإفريقي عبر سنوات 1972إلى غاية 1985 والتي أدت إلى قحط شديد قضى على المحاصيل الزراعية وحتى الماشية والمجاعة التي ضربت دولة النيجر والمنطقة ككل وعلى سبيل المثال فقدت موريتانيا أزيد من مليوني شاة لوحدها، وأما الدول الأخرى فقد فقدت ثلاثة ملايين ونصف المليون شاة، وهو ما أثر على النمط المعيشي الذي يعتمد عليه سكان الساحل الإفريقي[10]، وما أدى بالتوارق إلى الهجرة إلى

ليبيا والجزائر وإلى المدن الداخلية لمالي والنيجر، وبعد نهاية الثمانينات عاد أعداد منهم إلى بلدانهم والتي نتج عنها نزاعات في مالي والنيجر واندلاع انتفاضة 1990م، وبالخصوص إذا ما علمنا أن بعض التوارق الذين عادوا من ليبيا والجزائر كانوا مسلحين.[11]

- تصدع الجبهة الداخلية للقبائل التارقية، سببه حركات الانشقاق ، والغاية وراء ذلك كانت الرغبة في الزعامة مدفوعة بالاختلافات الطبقية للمجتمع التارقي، وزد على ذلك الصراع الذي كان قائماً بين التوارق من جهة والغير توارق(العرب، المور، البولس،...) من جهةثانية، وهي النتيجة التي أثرت على المطالب الانفصالية للتوارق
- عدم اهتمام المجموعة الدولية بالتمرد التارقي وبحيثياته، فلم ينظر إليه كتهديد أمني قادر على خلق حالة مأزق أمني.[12]
- التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على الحكم وهذا ما عزز الشعور بعدم الانتماء لدى التوارق والإثنيات الأخرى والتي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثل لإثنية تهيمن على الإتنيات الأخرى،[13]
- هذا وإضافة إلى إختطاف قادة الحركات الاحتجاجية مثل رئيس جمعية طارق بن زياد بتمنراست الذي كان يطالب بتخصيص جزء من مداخيل المحروقات لتنمية المنطقة ومنح الطوارق صلاحية الحكم المحلي وتنمية المراكز الحدودية في إطار إتفاقيات الشراكة وسن نظام خاص بتنقل الطوارق بين مالي والجزائر والنيجر وليبيا نظرا للعلاقات الأسرية المترابطة وترابط النظام الاقتصادي المحلي، والذي لم يعرف له مصير إلى الآن.[14]
- العنصرية المفرطة التي واجهها الطوارق والعرب من قبل النظام المالي فقد سلط عليهم أقصى مظاهر الظلم والاستبداد فقتل الأطفال والنساء واعدم الشيوخ والعلماء وقام بإتلاف وافساد المزارعي وردم الآبار ومنابع الحياة.[15]
- تهميش قبائل التوارق لأزيد من ثلاثين سنة؛ فلا تواجد لهم على مستوى الإداري والسياسي
- لجوء النظام السياسي لكل من دولتي مالي والنيجر إلى سياسة التجويع ضد قبائل التوارق ، كذا تحريض الإثنيات الأخرى ضد قبائل التوارق،
- معاملة قبائل التوارق على أنهم أكراد إفريقيا،
- حرمان الشباب التارقي من التعليم في الجامعات و حتى السفر إلى الخارج قصد التعليم
- البيروقراطية الممارسة ضد التوارق على مستوى الإدارات
- الاستيلاء على المساعدات الخارجية الموجهة للتوارق.[16]
- وأهم الأسباب التي فجرت الأزمة تتمثل في هجرة عدد كبير من التوارق نحوى ليبيا حيث تلقوا تكوينا عسكريا من النظام الليبي والتكوين الإديولوجي الذي يمجد مقومات اللغة والانتماء والحضارة والذي يختلف عن ثقافة شعوب

جنوب الصحراء، وفي سنة 1987م انعقد مؤتمر لتوحيد جهود التوارق في مالي والنيجر، وفي نفس الفترة اقترحت ليبيا على المقاتلين التوارق الذين بدؤوا في تنظيم أنفسهم شراء عتاد عسكري،

- هذا إلى جانب العودة الواسعة للاجئي التوارق بحيث في شهر جانفي قررت الجزائر بإرجاع عدد كبير من التوارق المقيمين على أرضها في عين قزان قرب الحدود الجزائرية والنيجرية، وكان عدد كبير منهم من الشباب الذين عانوا البطالة وذاقوا مرارة العيش في ظروف صعبة، مما ولد عندهم الرغبة في استرجاع حقوقهم وتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة، ويعرف هؤلاء ب (تمشك أشومار) وكانوا أول من حملوا السلاح في وجه بماكو ونيامي.[17]

- **تطور أزمة التوارق:**

بدأ صراع الطوارق خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية، ليتطور بعد الاستقلال نتيجة عدم التزام الحكومات المتعاقبة على تنفيذ الاتفاقيات التي وصل إليها الطوارق في سنة 1958م أين وافق الطوارق بوضع أسلحتهم مقابل الحصول على أراضي خاصة بهم في الصحراء، لكن استقلال مالي والنيجر سنة 1960م حال دون ذلك ووضع حد لنهاية هذا الحلم، وكانت أحداث كيدال1963م أول إختبار يمتحن مدى صلابة العقد الاجتماعي لدولة مالي الجديدة بعدما فشلت في دمج مواطنيها في هوية واحدة، وجاءت التشريعات الضريبية المجحفة التي سنها نظام "موديبو كيتا" في حق الطوارق الذين يعتبرون ماشيتهم أغلى ما لديهم، والتي كانت خزائن مالي بأمس الحاجة إليها، وما أثار ثوران الطوارق هي الطريقة الاستفزازية التي نفذ بها الجنود الماليون ذلك القرار، والقسوة التي عاملو بها الأهالي وإرغامهم على دفع ضرائب على ماشيتهم وأخذ أغراضهم، مما دفع بالتوارق إلى الرد على هذه المعاملة إذ اعتبروها مساسا بكرامتهم فشرعوا بمهاجمة الجنود الماليين محاولة منهم طردهم من مدنهم وقراهم، ونتج عن ذلك قيام الحكومة المالية بتعزيزات أمنية في منطقة أزواد وخصوصا كيدال، فنجحت بقمع الانتفاضة بعنف حيث قام الجيش المالي بإعدام الرجال والأطفال وحتى النساء وإحراق المساكن وإتلاف الممتلكات، مما دفع بقادة الانتفاضة باللجوء إلى الجزائر والمغرب طلبا للحماية والأمن إلا أن ذلك لم يجدي نفعا حيث قامت الجزائر والمغرب بتسليم الثوار إلى الحكومة المالية والتي قامت بعمليات الإعدام الفوري، وقد شكلت هذه الأحداث الرغبة الملحة في نفوس الطوارق بالانفصال وتكوين دولة خاصة بهم في الصحراء. [18]

ظل تمرد الطوارق قائما إلى يومنا هذا، وبعد ثلاث عقود من الاستقلال اهتزت النيجر ومالي من خلال حركات التمرد المسلحة حيث اندلعت الانتفاضة في مالي سنة 1990م[19]، وتم إختيار هذا التاريخ لبداية الثورة لكون الظروف الدولية تسمح بذلك، نظرا لانتشار موجة الديمقراطية والمطالبة بالتغيير ضد الحكام الدكتاتوريين الذين بقوا في الحكم مدة طويلة، وانتشار مظاهرات يومية في جامعات مالي تطالب بالتغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسن نظام ديمقراطي فمثلا رئيس مالي "موسى تراوري" فقد بقي في الحكم مابين 1968 و1991م، ونفس المعانات كان سكان النيجر يعيشونها فالقادة الطوارق ألاجئون في ليبيا ينتظرهم لإعدام بمجرد

عودتهم، وقد تلقوا تكوينا بما فيه الكفاية فمنهم رجال الدين والقانون وأطر عسكرية، وتم إنشاء جبهات عسكرية.[20]، حيث بدأ الشباب التارقي بالاتصال بالحركات الثورية المتواجدة بالخارج لتلقي تدريبات وخبرات وكان الاتصال الأول بحركات البوليزاريو ثم الاتصال بليبيا مما توج القضية بعقد مؤتمر (11سبتمبر1980 بمدينة الخمس لمناقشة القضية الازوادية وفي سنة 1982م عادوا إلى ليبيا أين تمت إعادة تنظيم الحركة من خلال مؤتمر في (1987م) نوقشت فيه شؤون الحركة الازوادية وفي الفترة مابين1988 و1989م تم تشكيل أول خلية سرية للحركة في مدن كيدال وتمبكتو وفي شمال مالي.[21]

والجدير بالذكر أنه من الصعب وضع تمييز بين بداية وتطور التمرد في مالي والنيجر في الأشهر الأولى نظرا للتكتم والحصار الإعلامي الذي فرضه النظام المالي والنيجر، وكانت أول شرارة للتصادم بين الطرفين بعد الهجوم على مقر الدرك الوطني في "تشين تيبرادن" في 07 ماي 1990م ومنذ ذلك الحين ومنطقة الطوارق في صراع مسلح ضد السلطات المركزية، قادها عدد من الحركات مثل الحركة والجبهة الموحدة لتحرير الأزواد،[22] وهي بمثابة الحركة الأم لباقي التنظيمات الأخرى، ويعود تأسيسها إلى 1987م، ومن أبرز قادتها المؤسسين لها "حم بن عمر" و" إياد غالي" وقد لعبت الدور المميز في تمرد 1990م، وخاضت حرب عصابات شرسة إنطلاقا من جبل "تاغازغان" الواقع بين كيدال و تمنراست، إضافة إلى حركات أخرى منها الحركة الإسلامية العربية لتحرير أزواد والتي تأسست في سنة 1978م، ومن أبرز قادتها رئيسها أحمد ولد سدي محمد وهو دبلوماسي مخضرم، عمل في موريتانيا منذ عهد الرئيس "المختار ولد داداه"، وقد حصل على الجنسية الموريتانية، وهو معروف بميوله الإسلامية، إضافة إلى "الذهبي ولد أميا" الذي يقود الجناح الليبرالي في الحركة، والذي قاد انشقاقا ضدها، إلى جانب القائد العسكري "أبو بكر الصديق ولد محمود دحمان"، هذا إلى جانب الجبهة الشعبية لتحرير أزواد ويرأسه الدبلوماسي "عبد الرحمان كلا"، وهو الأقل شهرة بين الفصائل.

اندلعت انتفاضة مناكا كما تسمى في 1990م والتي أطلقت شرارة الحرب في إقليم أزواد بعد عقود من الاستقرار الأمني خاصة بعد أحداث كيدال 1963م وجفاف السبعينات، قام الطوارق بجمع صفوفهم ثانية عن طريق شن حرب عصابات حيت قاموا بمهاجمة المرافق الحكومية في غاو، واستولو على الكثير من القواعد العسكرية دون أن يتكبلوا أية خسائر، فقدت القوات الحكومية سيطرتها بسرعة على حوالي 90% من مناطق الإقليم، وانفجرت الاحتجاجات في الجنوب وتأثر الشارع المالي بشعارات الطوارق حتى أن شعار " كلنا طوارق" يردد كثيرا في العاصمة والمدن الكبرى في الجنوب أثناء الاحتجاجات الشعبية والطلابية، المطالبة بسقوط نظام "موسى اتراوري".[23] مما دفع بالحكومة المالية بتوقيع اتفاقية تمنراست في1991م بوساطة من السلطات الجزائرية، حيث انتزعوا اعترافا بقضيتهم من طرف الرئيس المالي الأسبق "موسى توراري" واتخاذ التدابير اللازمة لإدماج الضباط وجنود الطوارق في المناطق التي يتمركز بها الطوارق، ،[24] غير أن معارضة الجيش للاتفاقية إضافة إلى قطاع

عريض من الطبقة السياسية المالية أجهضها قبل أن ترى النور في الواقع وقد نتج عن ذلك انقلاب 1992م الذي قاده الجيش المالي ضد الرئيس "تراوري"، وألغى على إثره الاتفاقية، معلنا الإختيار العسكري من جديد، مما زعزع ثقة الطوارق في مصداقية الوعود التي يطلقها الساسة الماليون وهو ما عكسته طبيعة التعامل مع اتفاقيات السلام اللاحقة التي أبرمها الطرفان في السنوات التالية.[25]

وفي عام 1994م قام المتمردين الطوارق المسلحين والمدربين من طرف ليبيا حيث هاجموا غاو مرة أخرى مع الاستجابة الناتجة من طرف القوات المسلحة، مما أدى إلى حرب أهلية حقيقية دفعت بحكومة مالي والمتمردين إلى توقيع سلسلة من الاتفاقيات (1991-1992-1993-1994م) ونتج عن ذلك إدماج 7000 من المتمردين في القوات المسلحة والهيئات الحكومية الأخرى، وفي أكتوبر 1995م بدأت عملية إعادة حوالي 120 ألف لاجئ تارقي من المناطق المجاورة إلى الوطن، بعد التوصل إلى تسوية مع الجبهة الشعبية لتحرير أزواد، وفي 27 مارس 1996م اتفق الطرفين على حرق الأسلحة في تومبكتو كرمز لنهاية الصراع.

أما في النيجر فقد عاد أكثر من عشرون ألف لاجئ من الخارج في أواخر الثمانينات بعد وفاة الدكتاتور "سنتي كونتشي" وفي نفس الوقت كانت النيجر تعاني أزمة اقتصادية ولم تكن قادرة على استيعاب هذه العودة الجماعية للاجئين، وقد تم الرد على اشتباك بين الطوارق وقوات الأمن في "تشين تيبرادين" في شهر ماي 1990م من خلال القمع العنيف، وقد شهد شهر أكتوبر 1991م اندلاع أول تمرد للطوارق وسميت بحرب اليورانيوم، وتم استعادة السلام بين الطرفين بعد عقد سلسلة من الاتفاقيات (1995 – 1997- 1998م) واعتماد دستور جديد لتتم الانتخابات في سنة 2000م.[26]

وسرعان ما تطور النزاع حتى دخلت بعض القوى الإقليمية مثل ليبيا والجزائر والسينغال، كما كان هذا النزاع سببا لنشوب أزمات دبلوماسية في المنطقة على سبيل المثال الجزائر وليبيا، على خلفية اتهام الجزائر لنظام القذافي على تشجيع التوارق على احياء مشروع الإمبراطورية الصحراوية.[27]

- **انعكاسات الأزمة على الساحل الإفريقي:**

لقد أثارت أزمة الطوارق تحديا أمنيا كبيرا في المنطقة، حيث أن أقلية الطوارق في مالي والنيجر تعد من بين هم العوامل التي تحدد الامن في المنطقة، وقد نتج عنها عدة انعكاسات منها:

- أصبحت منطقة لتهريب الأسلحة بين الدول الساحلية في غرب إفريقيا والصراعات القائمة في وسط إفريقيا.
- ظهور حركة جديدة تتمثل في تحالف الطوارق من النيجر ومالي حيث قاموا بتمرد أخر في ماي 2006م بعد الهجوم على مواقع عسكرية في "كيدال"و"مناكا" كرد فعل على تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعودة الجيش النظامي إلى أماكن تواجد الطوارق.

- سيطرة الطوارق على الموارد الإستراتجية (اليورانيوم في النيجر والنفط والذهب والطرق التجارية في مالي) وقدرتهم الكبيرة في الحصول على الأسلحة جعل من مسألة الطولرق رهانا أمنيا في المنطقة خاصة إذا ما ربطناها بمختلف الظواهر العابرة للحدود مثل الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي الذي وجد في المنطقة مناخا ملائما لممارسة نشاطه لهشاشة الأمن في النطقة.
- ضعف الهيئات المؤسساتية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، مما أدى إلى تغلغل الجماعات الطوارقية المسلحة في وسط الطوارق وظهور الميليشيات المضادة من السود المدعمين من طرف الحكومة المركزية.[28]

هذا إضافة إلى تأثر دول الجوار بهذه الأزمة خاصة الدول المحيطة بمالي والتي لها حدود بالساحل الإفريقي خاصة:

- **الجزائر:**

تخوف الجزائر وحساسية موقفها من الدعوات الصاعدة والتي تحث طوارق الجزائر بالتحرك على غرار ما فعله إخوانهم الأزواديون للانفصال عن الحكومة المركزية في الجزائر، تطبيقا للالتزامات والوعود السابقة، حيث يزعم البعض أن قادة جبهة التحرير الوطني أثناء مفوضات إفيان وعدوا بإجراء استفتاء فيما يخص تقرير مصير الطوارق الجزائريين ولم تفي بوعدها، ووعدت الجزائر على الحفاظ على السلام والإستقرار السياسي والنهوض بالنمو الاقتصادي في المنطقة، ولم تكتفي السلطات الجزائرية برسائل الطمأنة السياسية التي تلقتها من أمين العقال صاحب النفوذ القوي الواسع في منطقة الطوارق، والذي يحظى باحترام كبير في صفوف إثنية، وإنا دفعت بتعزيزات عسكرية قوامها 05 ألاف جندي في الحدود إالجزائرية المالية لمنع أي محاولة تواصل بين الطرفين على جانبي الحدود، وهذا بهدف منع أي انقلاب أو تمرد يهدد تغير أي من الترتيبات والأوضاع القائمة منذ إستقلال المنطقة.

- **المغرب:**

لم تستطيع المغرب إخفاء مخاوفها من قيام كيان إنفصالي صغير قريب من حدودها، سرعان ما ينعش أمال أبناء جبهة البوليزاريو للمطالبة بإقامة كيان خاص بهم، خاصة وأنها اتهمت هذه الأخيرة بتزويد الجبهة الوطنية لتحرير أزواد بتزويدها بالإسلحة، لذلك سارعت برفض إعلان الاستقلال من طرف الحركة الوطنية لتحرير أزواد، مبررة خطورة ذلك على الأمن والسلم على المنطقة، كما أيدت التدخل العسكري الفرنسي. واعتبرته سبيلا لاحترام الوحدة الترابية المالية، واعتبرت وجود الحركات الانفصالية والمسلحة في المنطقة مهددة للسلم والأمن الإقليمي والدولي.

كما منحت الأزمة المالية المغرب دورا إفريقيا كان يفتقده فمنذ اندلا ع الأزمة سجل المغرب حضوره بكثافة في الكواليس الإفريقية عبر مشاركاته الرسمية أو الغير الرسمية في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أو عبر

إرسال موفدين على هوامش القمم الإفريقية دون المشاركة الغير رسمية فيها، كمشاركة وزير الخارجية في القمة الإفريقية العشرين في أديس أبيبا.

- **النيجر:**

ظلت علاقات التأثير والتأثر بين الإقليمين الطارقيين قائمة على أشدها رغم محولات الحكومات المتعاقبة في البلدين الفصل التعسفي بين الطوارق على كلا الجانبين، وشاركت القوات العسكرية النيجرية التي تقدر ب 500 جندي في عملية القط المتوحش التي أطلقتها فرنسا ضد الجمعات المسلحة في شمال مالي، وهذا بدافع:

- التخوف من وصول لهب الأزمة من شمال مالي إلى حدودهم الغربية المتاخمة لهم، حيث حقول اليورانيوم المستغلة من طرف شركة "أريفا" الفرنسية، وتخوفها من سقوطه في أيدي الجماعات المسلحة.
- تخوف النيجر من محاولة مواطنيها من النيجر من المطالبة بأقانة كيان خاص على غرار إخوانهم في مالي.[29]

3-دور الدبلوماسية الجزائرية في حل أزمة الطوارق:

خاضت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة. كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتي مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل (لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر/ كانون الأول 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير/ كانون الثاني 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس/ آذار 1992، لقاء تمنراست من 16 إلى 20 أبريل/ نيسان 1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمنراست من 27 إلى 30 يناير/ كانون الثاني 1994) وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس/ آذار 1996، نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل "شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأُتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع[30].

إن الجزائري لعبت دورا هاما في حل النزاع التوراقي المالي، فق اتخذت الجزائر موقف يهدف للحفاظ على الوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء السكان التوراق، وقد أثار هذا الموقف في البداية غضب المتمردين التوراق الذين كانوا يأملون أن تتخذ الجزائر موقفا لصالحهم، ويمكن تفسير عدم اتخاذ الجزائر لموقف لصالح أحد الطرفين، برغبتها المساهمة في ايجاد حل سياسي للنزاع المالي بغية إحلال السلم والأمن والإستقرار في 06جانفي 1991م، وقد عرف تطبيق هذا المبدأ صعوبات كبيرة في الميدان خاصة في عملية الإدماج الشامل لمقاتلي الحركات والجبهات الموحدة للأزواد داخل المؤسسات العسكرية ،ولتذليل هذه الصعوبات قامت الجزائر بجملة من الخطوات التفاوضية يمكن إجمالها فيما يلي[31]:

- **إتفاقية تمنراست الأولى:**

رأى الرئيس موسى تراورى أن مشكلة الطوارق بدأت تزداد أكثر من اللازم فجعلها في أولوياته حيث أن الوضع الداخلي في مالي لا يحتمل والنداءات الدولية التي ضغطت عليه أضف لذلك أن الثوار يكبدون الجيش المزيد من الخسائر وازدادت ظاهرة الهروب من الجيش، فتم اجتماع بين الحكومة المالية والجبهة الشعبية لتحرير أزواد بتمنراست في جنوب الجزائر بحضور جزائري قوى وتم التوقيع على الاتفاقية التي نصت على:

- وقف الهجمات المسلحة بين الطرفين.

-سعي القوات الحكومية المالية من منطقتي " تمبكتو و كيدال " والعمل على منح المنطقتين حكما ذاتيا بالإضافة لتخصيص جزء من الدخل لتنمية هاتين المنطقتين.

ولكن تلك الاتفاقية لم تأخذ بجدية كافية من قبل الحكومة المالية حيث أن السلطات امتنعت عن نشر بنود الاتفاقية في الجريدة الرسمية، بالإضافة لدور المعارضة في تنظيم انقلاب على الرئيس ذ وبعد انقلاب قائد الجيش " تومانى تروى " والإطاحة بتراورى فى 16مارس 1991وألغى تروى الاتفاقية وعادت مجدداً الاشتباكات، فبالرغم من فشل اتفاق تمنراست لم تتوالى الجزائر في استمرار دورها لإيجاد حل للأزمة.[32]

- **اتفاقية تمنراست الثانية:**

بعد نجاح الانتخابات الرئاسية الأولى في مالي برئاسة أستاذ التاريخ "ألفا عمر كوناري"، كان أول قرار أخذه هذا الأخير هو وقف الحرب مع الطوارق بعقد اتفاقية معهم توجت باتفاقية تمنراست الثانية مبينا استعداده لأي حل في إطار الوحدة الوطنية، وتحركت الآلية الدبلوماسية بين باماكو والجزائر وباريس وطرابلس ونوا قشط وواغادوغو، وتم عقد الاجتماع بحضور دول المنطقة وفرنسا في باماكو يوم 11 أفريل 1992م للتوقيع على اتفاقية "المعاهدة الوطنية" التي نصت على ما يلي:

- يحصل اقليم الشمال على استقلال ذاتى محدود (اللامركزية) في إدارة شئونه.
- تخصيص جزء من الميزانية المالية التنموية للرفع من مستوى المعيشة في هذا الأقاليم.
- يتم إنشاء مكتب في باماكو تحت إسم " مكتب شئون الشمال لتقديم الاقتراحات اللازمة " لحل مشاكل المنطقة.
- إدماج عدد من المقاتلين الطوارق في الجيش المالي وإدماج البقية في الحياة المدنية.

إلا أن بنود هذه الاتفاقية لم تطبق وزادت الأوضاع سوءا في المنطقة، إضافة إلى لقاء الجزائر الثاني 22 إلى 30 يناير 1994، ولقاء مالي 26 مارس 1996 والذي توج بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي. ونظمت الحكومة المالية على إثره حفل شعلة السلام اجتمع فيه الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي استعملت في هذا النزاع.

إلا أن عدم احترام الطرفين للاتفاقيات المبرمة تجدد الصراع بين الأطراف واستمرت العلاقات بالتوتر ، وسعي الجزائر في كل مرة للتخفيف من شدة التوتر، لتنفجر أزمات أخرى بين الطوارق والحكومة المركزية طلية العقد الأخير من القرن العشرين إلى يومنا هذا .[33]

الخاتمة:

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- أن قضية الطوارق تعتبر من أصعب الأزمات التي يشاهدها الساحل الإفريقي في القرن العشرين وامتدت هذه الصراعات إلى يومنا هذا وتحيل عائقا كبيرا أمام تحقيق تواصل حضاري واقتصادي بين هذه الدول في ظل الصراعات العرقية القائمة وصراعات الطوارق .
- أن قضية الطوارق قضية أثنية مهمشة من طرف الحكومات المركزية، ومن التأييد الدولي حيث عانت هذه الفئة الحرمان في الممارسات الوطنية وتجريدهم من حقوقهم إضافة إلى السياسات التعسفية التي تمارس عليها مما جعلهم يرفعون السلاح ويعلنون التمرد رجاءا منهم تحسن أوضاعهم وتحقيق حلمهم المتمثل في تأسيس كيان خاص بهم.
- وقد بذلت الجزائر ولا زالت مجهودا كبيرا في حل هذه القضية التي تعود عائقا أمام التواصل الحضاري في منطقة الساحل الإفريقي باعتبار المنطقة إستراتجية ونقطة تواصل بين دول الساحل منذ القديم إذ كانت أهم ممر تجاري من شمال إلى جنوب الصحراء وطريق هام في نشر الإسلام في المنطقة خلال الفترة الوسيطة، لذلك فإن الإسراع في حل القضية ضروري لإعادة التنمية في المنطقة، حيث كانت منطقة اقتصادية مزدهرة قبل دخول الاستعمار الفرنسي الغاشم اليها وتشتيت سكانها وخلفت مشاكل عويصة بعد خروجها من المنطقة.
- وفي الأخير يمكننا القول، إلى أي مدى تصل إليها خطورة الأزمة وانعكاساتها على الجزائر خاصة قضية اللاجئين والمهاجرين الغير شرعيين، وهل يمكن للهذه الأزمة أن تحل في الوقت الراهن، وما هي الحلول المقرحة لحلها؟.

الهوامش

---

[1]- محمد، سعيد القساط، التوارق عبر الصحراء الكبرى، ط، 2، مركز أبحاث شؤون الصحراء ، إطاليا،1989، ص، 17.

[2]- بوزياني، الدراجي، القبائل الأمازيغية أدوارها – مواطنيها – وأعيانها، ج 1، ط 4، 2010. ص،

[3] – Antoine de saint, « les touaregs histoire d'un peuple » les puits de désert ,20 mars 2013, http:// www.les puits de désert- tidene. Orge./ touaregs. Html.

[4]– شوقي، الجمل، عبد الله عبد الرزاق، إبراهيم، تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، ط2، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، 2002، ص 238-241.

[5]– ظريف، شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010، ص، 52.

[6]– محمد، سعيد القساط، المرجع السابق، ص، 255.

[7]– عربي بومدين، المقاومة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي نحوى تفعيل مبدأ الدبلوماسية الجزائرية، دراسات، ص، 5.

[8]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، وحدة السياسات في المركز العربي، فبراير 2013، ص، 02.

[9]– ظريف، شاكر، المرجع السابق.

[10]– أبصير، أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2010.

[11]–كريم، مصلوح، الأمن في منطقة الساحل والصحراء في إفريقيا، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية أبو ضبي، 2014، ص، 37.

[12]– أبصير، المرجع السابق.

[13]– المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المرجع سابق، ص، 03.

[14]– التينبكتي، الطوارق عائدون لنثور، منشورات منظمة تامينوت، ص، 28.

[15]– لهراوة، سعاد، معوقات الدور الجزائري في حل أزمة مالي، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012 ص، 17.

[16]– أبصير. المرجع السابق.

[17]– ظريف شاكر، المرجع السابق، ص، 57.

[18]–كماتة، ولد النقره، الطوارق من الهوية إلى القضية المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتجية، 2014،ص، 95، 96.

[19]– عربي، بومدين، واقع الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي وأثره على الأمن الجزائري (مالي نموذجا)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران 2014، ص، 107.

[20]– التينبكتي، المرجع السابق، ص، 51.

[21]– لهراوة سعاد، المرجع السابق، ص، 17.

[22]– ظريف، شاكر، المرجع السابق، ص، 57.

[23]– اكماتة، المرجع السابق، ص، 105.

[24]– عربي، بومدين، المرجع السابق، ص، 108

[25]– اكماتة، ولد النقره، المرجع السابق، ص، 103.

[26]– عربي، بومدين، المرجع السابق، ص، 108.

[27]– ظريف شاكر، المرجع السابق، ص، 58

[28]– عربي، بومدين، المرجع السابق، ص، 111.

[29]– كماتة، ولد النقره، مرجع سابق، ص، 125، 126.

[30]– بوحنية، قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 03جوان 2012، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/06/2012

[31]- بويبية نبيل، المقاربة الحزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر، 2010، 2011، ص 135.

[32]- لهرورة، المرجع السابق، ص، 32.

[33]- التينبكتي، المرجع السابق، ص،50.